

Distr.: General
25 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 21 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أتوجه إليكم مرة أخرى، بعد مضي أسبوع على رسالتي المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير (A/ES-10/888-S/2022/30)، وبعد يومين فقط من آخر اجتماع لمجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، بسبب تصاعد أعمال القمع والهجمات على الأسر الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وعلى النحو الذي أدانته بشدة مجلس الأمن، يواجه الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة تمييزاً وقهراً مكثفين، مؤسسين ومنهجين إلى حد لا يشبه إلا الفصل العنصري، إذ تستمر إسرائيل في شن حملة نزع ملكية جماعية ترمي إلى تعزيز سيطرتها على المدينة عن طريق توسيع المستوطنات والتشريد القسري والهندسة الديمغرافية، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي.

وكما حُذّر مراراً وتكراراً، وخلافاً لتصوّر "الهدوء" الذي تروج له إسرائيل، فإنها تتوسع في سياساتها المدمرة وغير القانونية يوماً بعد يوم، وتشكل القدس الهدف الرئيسي لمخططاتها الاستعمارية. ويتعرض الفلسطينيون في مدينة القدس لوابل من الهجمات التي ترعاها الدولة والتدابير غير القانونية التي تروم بشكل صارخ تشريدهم من ديارهم وأراضيهم في إطار عملية تجريد من الممتلكات وتشريد تدريجية مستمرة، وهي النكبة المستمرة التي يتحملونها أمام أنظار المجتمع الدولي.

ففي الساعات الأولى من صباح يوم 19 كانون الثاني/يناير، قبل ساعات من انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن لمعالجة هذا الظلم مرة أخرى، هُدم منزل فلسطيني آخر وشُردت أسرة فلسطينية أخرى بقسوة وقوة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في جريمة رصدتها المجتمع الدولي ووثّقها علناً. ورغم هذا الوعي والحضور الدوليين، فقد هُدم المنزل على مرأى من الجميع، مما يعكس مدى إفلات إسرائيل من العقاب واحتقارها للقانون الدولي وحقوق الإنسان.



وقد شهد المجتمع الدولي ياس محمود صالحية، الذي صعد إلى سطح منزله لدرء الهدم وهدد بحرق منزله بدلاً من أن تهدمه إسرائيل. ونظراً للطابع الملح لهذه المسألة، توجّه مئات الدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين والنشطاء إلى المنطقة، حيث شهدوا انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلية على نطاق واسع في حيّ الشيخ جراح وحوله، مما وضع الحي تحت الحصار استعداداً لارتكاب جريمة متعمدة.

وما حدث بعد ذلك كان متوقعا ومتسقاً مع إفلات إسرائيل من العقاب بكل عنجهية. وعند الساعة الثالثة صباحاً، اقتحمت أعداد كبيرة من القوات العسكرية المنزل بينما كانت عائلة صالحية نائمة، واعتدت عليهم واعتقلت عدداً من أفراد العائلة. وبعد لحظات، دخلت الجرافات الإسرائيلية الحي ودمرت منزل العائلة وملجأها، مما أجبر محمود وزوجته ليتال وأطفالهما والجدة على البقاء في البرد القارس، بعد أن انتزع هذا الاحتلال الاستعماري الإجرامي ممتلكاتهم وشردهم.

وعلى غرار العديد من الأسر الفلسطينية الأخرى، شُرِدت أسرة صالحية الآن قسراً للمرة الثانية، في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى محو التاريخ والوجود الفلسطينيين بالكامل في القدس وحولها من خلال ما تقوم به من تقطيع أوصال المدن والبلدات والقرى الفلسطينية وتطهيرها عرقياً منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا.

وأصل أسرة صالحية من عين كارم، وهي قرية فلسطينية تم تطهيرها عرقياً خلال النكبة. وتعيش الأسرة في نكبة ثانية، وهي بلا منزل في وطنها، تنوق إلى العودة إلى موطن أجدادها الذي لا يزال قائماً حتى اليوم في عين كارم ويحتله الإسرائيليون، ولكن إسرائيل وقوانينها وسياساتها اللاإنسانية والعنصرية والتمييزية ضد الشعب الفلسطيني تحرمها من حقها في العودة.

ولكن صادقين مع أنفسنا. إن تدمير إسرائيل لمنزل أسرة صالحية ليس من قبيل الصدفة. وحتى مع توجّه أنظار العالم إلى حيّ الشيخ جراح، كان المقصود من توقيت هدم المنزل والقيام بذلك أمام أعين الجميع هو توجيه رسالة صاخبة وواضحة من إسرائيل إلى كل من الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بأنها لا تكتفّر للقانون الدولي وأنها ستستمر في انتهاكاتها للقانون الدولي وسخريتها منه كما فعلت لعقود، لا تخشى أي عاقبة. بيد أن رسالتنا الجماعية يجب أن تكون أعلى وأوضح صوتاً: المساءلة.

ونذكر مرة أخرى أن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال وهي لا تتمتع بأي حقوق سيادية على الإطلاق في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك البلدة القديمة وأماكنها المقدسة، بغض النظر عن التدابير غير القانونية التي تتخذها لتغيير ديمغرافية المدينة وطابعها ومركزها أو أي تصريحات انفرادية، أو ما يسمى بـ "القانون الأساسي" أو غير ذلك. ونهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، التحرك الآن من أجل التصدي لحملة التشريد القسري الجارية في الشيخ جراح، وسلوان، والطور، والعيساوية، وبقيّة فلسطين المحتلة، لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار في هذا الوضع المتفجر ذي العواقب الخطيرة التي يمكن تفاديها إذا ما تمت المساءلة وفقاً لواجبات مجلس الأمن وقراراته.

إن إسرائيل لم تعد تختبر صبر المجتمع الدولي؛ فقد بلغ إفلاتها من العقاب أعلى مستوياته على الإطلاق، وتغلّب احتلالها الاستعماري والفصل العنصري الذي تمارسه على إرادة المجتمع الدولي، حيث أن عقوداً من التقاعس وعدم المساءلة والقرارات غير المنفذة تشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتجاوز البيانات والإدانات لاتخاذ إجراءات طال انتظارها بشأن المساءلة من أجل حماية الأرواح، وإنهاء التواطؤ المباشر وغير المباشر في هذه الجرائم، ووضع حد لهذا الظلم التاريخي.

ورغم محاولات إسرائيل الدؤوبة تشريد الأسر الفلسطينية وطردها من القدس، فإن صمودها يعكس صمود الشعب الفلسطيني في وطنه. وليست مصاطب القدس الزراعية التي تعود إلى قرون مضت - والتي بناها فلسطينيون طردوا من أراضيهم وظهرت بعد انتشار الحرائق في المدينة في الصيف الماضي - إلا واحدة من مظاهر كثيرة تظهر ارتباط شعبنا بأرضه، إنها رمز لأرض مضطهدة تنتظر عودة شعبها، الذي لا يزال صامداً ومثابراً رغم مواجهته صعباً لا يمكن تصوّرها، لأنه يعلم أنه سيشهد العدالة والحرية والسلام يوماً ما.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 741 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 14 كانون الثاني/يناير 2022 (A/ES-10/888-S/2022/30)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم